

« قانون »
رقم 8 ، لسنة 1990 م
بشأن الاتصالات السلكية واللاسلكية

مؤتمر الشعب العام ، ، ، ،

- تنفيذاً لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية في دور انعقادها العادي الثاني لعام 1399 و 1399 م والتي صاغها الملتقى العام للمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية « مؤتمر الشعب العام » في دور انعقاده العادي السادس عشر في الفترة من 5 الى 12 شعبان 1399 و 1399 الموافق من 2 الى 9 من شهر الربيع 1990 م .
- وبعد الاطلاع على قانون المواصلات السلكية واللاسلكية رقم 3 ، لسنة 1953 .
- وعلى القانون رقم 16 ، لسنة 84 م بإنشاء الشركة العامة للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية .

« صيغ القانون الآتي »

المادة الاولى :

- تنشأ منظومات الاتصال بقرار من اللجنة الشعبية العامة بناء على عرض اللجنة الشعبية العامة للمواصلات والنقل البحري .

المادة الثانية :

- تهدف منظومات الاتصال الى ضمان اتصال سريع ومستمر بكفاءة علمية وتقنية مع الالتزام باحكام الاتفاقيات الدولية التي تكون الجمهورية العظمى طرفاً فيها .

المادة الثالثة :

- للجنة الشعبية العامة [تعليق] الاتصالات الدولية بصفة عامة أو بالنسبة لاتصالات دولية معينة ، على ان تقوم اللجنة المشيئة العامة للمواصلات والنقل البحري باخطار الاتحادات والمنظمات الدولية التي يعنىها الامر بذلك .

المادة الرابعة :

- تكون الاسبقية في الاتصالات وفقاً للترتيب التالي :

1 - الاتصالات المتعلقة بأمن الجماهيرية العظمى وسلامة الارواح البشرية برا وبحرا وجوا وفي منطقة الفضاء الخارجي ، وكذلك الاتصالات المتعلقة بالحالات الوبائية المستعجلة والاستثنائية لمنظمة الصحة العالمية .

2 - اتصالات الجهات العامة ، اذا طلب المرسل ذلك ، ويجوز منح الاسبقية للمكالمات الهاتفية الخاصة بتلك الجهات بنسب على طلب خاص .

ويجب على المحطات اللاسلكية العاملة في الجماهيرية العظمى ان تعطى الاولوية المطلقة لنداءات الاستغاثة والرد عليها ، وأن تتخذ على الفور الاجراءات الواجبة بشأنها .

المادة الخامسة :

- لا تقبل البرقيات الصادرة من الجماهيرية العظمى او الواردة اليها اذا كانت بصفة سرية .
ومع ذلك يجوز تحرير البرقيات العامة بصفة سرية ، كما يجوز للجنة الشعبية العامة للمواصلات والنقل البحري الموافقة على مرور البرقيات الدولية بصفة سرية في حالة توسط الجماهيرية العظمى للقيام بهذه الخدمة .

المادة السادسة :

- تختص اللجنة الشعبية العامة للمواصلات والنقل البحري في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية بما يلي :

1 - اخطار اللجنة الدولية لتسجيل الترددات باجراء التسجيل وفقا للنظام الدولي للاتصالات اللاسلكية .

2 - العمل قدر الامكان على قصر عدد الترددات ومدى الطيف المستعمل على الحد الأدنى اللازم لضمان سير الخدمات الفورية بصورة مرضية وذلك بتطبيق ما جرد من التحسينات الفنية .

3 - تخصيص مواقع التوايح الثابتة جغرافيا بالتعاون مع الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية .

4 - اتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان التقيد بتوزيع الترددات واستعمالها ، واستعمال مدار التوايح الثابتة جغرافيا وفقا للاحكام المنصوص عليها بنظام الاتحاد الدولي للاتصالات اللاسلكية .

- 5 - العمل على الاستفادة من مشورة اللجنة الدولية لتسجيل الترددات بنية استعمال أكبر عدد ممكن من قنوات (الراديو) فى أجزاء الطيف الترددى منعا لاحتمال حدوث تشويشات ضارة .
- 6 - العمل على ادارة وتشغيل المحطات اللاسلكية ، بما يكفل منع أية تشويشات ضارة بالاتصالات اللاسلكية الدولية .
- 7 - اتخاذ الاجراءات الممكنة والعملية لمنع التشويش بالاتصالات والخدمات اللاسلكية الدولية والناجمة عن تشغيل الاجهزة والمنشآت الكهربائية .
- 8 - اتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع ارسال أو ترويج اشارات الاستغاثة أو الاستعجال أو السلامة أو ادعاء الهوية الزائفة أو المضللة وضبط مواقع تلك المحطات وتحقيق هويتها .

المادة السابعة :

- تتولى الشركة العامة للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية القيام بالخدمات العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية ولها فى سبيل ذلك ما يلى :
- 1 - اعداد اللوائح المتعلقة بادارة خدماتها .
 - 2 - تحديد أنواع البرقيات والمكالمات الهاتفية وقواعد منع اولويات الخدمات لها .
 - 3 - تحديد المدد الوقتية للمكالمات الهاتفية الداخلية .
 - 4 - تحديد كيفية تأجير القنوات الهاتفية أو البرقية وتقليص وسحب الدوائر الهاتفية المؤجرة اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك .
 - 5 - تحديد اللغات التى تقبل بها البرقيات .
 - 6 - انشاء خطوط البرق والهاتف ومدىها فى الاماكن العامة والخاصة ، وكذلك تفقدتها وصيانتها بالتنسيق مع ذوى الشأن .
 - 7 - الاشراف على الخدمات العامة السلكية واللاسلكية والتنسيق مع الجهات الاخرى بما يضمن حمايتها من تداخل خطوط نقل الطاقة الكهربائية أو محطات توليد الكهرباء أو الاجهزة العاملة بالطاقة الكهربائية أو أنابيب نقل الغاز والنفط والجسور والطرق وغيرها .

المادة الثامنة :

- لا يجوز حيازة أو استعمال أو صناعة أو صيانة أى نوع من اجهزة أو منظومات الارسال أو الاستقبال اللاسلكى أو الاتجار فيها بدون ترخيص من اللجنة القومية العامة للمواصلات والنقل البحرى ، وذلك

فيما عدا أجهزة الاذاعتين المسبوبة والمرئية .
وتحدد بقرار من اللجنة الشعبية العامة للمواصلات والنقل البحري
بناء على اقتراح الشركة العامة للبريد والاتصالات السلكية
واللاسلكية ، اجراءات وشروط اصدار الترخيص وفقا لحكم الفقرة
السابقة ونماذج هذه التراخيص والرسوم المستحقة عنها .

المادة التاسعة :

- يجوز للجهات العامة ذات الطبيعة الخاصة التي يصدر بها قرار
من اللجنة الشعبية العامة انشاء وصيانة وادارة وسائل الاتصال
الخاصة بها على الترددات التي تحددها اللجنة الشعبية العامة
للمواصلات والنقل البحري ، كما يجوز ذلك للهيئات السياسية
والمنظمات والاتحادات الاقليمية والدولية تنفيذا لاتفاقيات دولية او
شريطة المعاملة بالمثل .

المادة العاشرة :

- تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من اللجنة الشعبية
العامة بناء على عرض اللجنة الشعبية العامة للمواصلات والنقل
البحري ، على ان تشمل ما يلي :
- 1 - تحديد قواعد منح الترددات واستعمالاتها والجهة المختصة بمنحها
ومراقبتها .
 - 2 - تحديد قواعد منع واعتماد التسهيدات الفنية التي تخول حاملها
تشغيل أجهزة ومحطات اللاسلكي .
 - 3 - شروط استخدام محطات اللاسلكي للبرق والهاتف على ظهر السفن
ومتن الطائرات العربية الليبية .
 - 4 - شروط استخدام أجهزة اللاسلكي والمحطات الفضائية على ظهر السفن
الاجنبية في المياه الاقليمية العربية الليبية او على متن الطائرات في
الاجواء العربية الليبية .

المادة الحادية عشرة :

- يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على عشرة
الف دينار كل من قام بتخريب أو إتلاف في الخطوط أو الشبكات
الهاتفية أو منظومات الاتصال أو الحق بها-ضرا ، خلافاً كان التخريب

أو الاتلاف أو الضرر جسيما فتكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات وغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على عشرين ألف دينار .
وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة وغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على ألف دينار اذا كان الضرر ناتجا عن اهمال أو تقصير .

المادة الثانية عشرة :

- يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على ألف دينار كل من قام بصنع أو صيانة أي من أجهزة أو منظومات الارسلال أو الاستقبال اللاسلكي أو أتجر فيها وذلك ما لم يكن مرخصا له قانونا بذلك .

المادة الثالثة عشرة :

- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن مائتي دينار ولا تزيد على ألف دينار كل من حاز أو استعمل أيا من أجهزة أو منظومات الارسلال أو الاستقبال اللاسلكي بدون ترخيص

المادة الرابعة عشرة :

- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على مائة دينار أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب مخالفة أخرى لاحكام هذا القانون .

المادة الخامسة عشرة :

- يجوز التنازل عن الدعوى الجنائية المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في هذا القانون في أية مرحلة من مراحلها قبل صدور حكم نهائي فيها ، وذلك بناء على طلب كتابي من أمين اللجنة الشعبية العامة للمواصلات والنقل البحري .

المادة السادسة عشرة :

- للجنة الشعبية العامة للمواصلات والنقل البحري تخويل صفة مأموري الضبط القضائي لبعض العاملين بأمانة المواصلات والنقل البحري والشركة العامة للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية وذلك

• بالنسبة للجرائم المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة السابعة عشرة :

- تظل التراخيص السابقة سارية المفعول لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون على أن يسوى أصحابها أوضاعهم وفقا لأحكامه خلال هذه المدة

المادة الثامنة عشرة :

- يلغى القانون رقم 3 ، لسنة 1953 م المشار اليه ، كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

المادة التاسعة عشرة :

- يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وينشر في وسائل الاعلام المختلفة .

مؤتمر الشعب العام

صدر في : 16 / ذو القعدة / 99 و . ر
الموافق : 10 / الصيف / 1990 م